بورما والصمت!

باسم محمد حبيب

تنقل وسائل الإعلام هذه الأيام أخبارا مروعة عما يجري في بورما من صراعات دموية تشبه إلى حد بعيد الإبادة الجماعية ، في وقت مازال الغموض يلف الكثير من جوانب المشهد العسكري في بورما ناهيك عن الظروف المحيطة بهذه الصراعات وخلفياتها ومدياتها .

ولأن المسلمين البورميين يشكلون جزءا صغيرا من السكان فقد كانوا ابرز ضحايا هذه الحرب التي خلفت حتى الآن بحسب اعتراف منظمات الإغاثة عشرات الآلاف من القتلى لا سيما بين المسلمين ، فيما قدر الرئيس البورمي عدد المسلمين القتلى بعشرين ألفا معترفا بعجز الحكومة البورمية عن إنقاذهم ، داعيا المسلمين إلى اللجوء إلى بنغلادش المجاورة طلبا للأمان والسلامة .

إن السؤال الذي يفرض ذاته هنا : هو لماذا هذا الصمت الدولي تجاه ما يجري في بورما ؟ هل بسبب بعد بورما وانعزالها عن العالم أم هو من نتاج الإرهاب الذي أعطى العالم صورة سلبية عن المسلمين ؟ لكن إذا كان صمت العالم ناجما من هذين السببين فما الذي يدفع الدول الإسلامية للصمت بل وتجاهل الأمر جملة وتفصيلا .

فنحن نعلم تحمّس بعض الدول الخليجية تجاه الثورة السورية ودعمها الكبير لجماعات المعارضة الفاعلة هناك على الرغم من انفلات الأوضاع في سوريا ودخول البلاد في نفق الصراع الطائفي ، وهنا يجدر بنا التساؤل عن سبب صمت هذه الدول تجاه ما يجري في بورما على خلاف ما تفعل في سوريا ؟ هل للأمر علاقة بالقرب الجغرافي والارتباط القومي أم أن للعامل الطائفي دورا في ذلك ، الأمر الذي يؤكد لنا خطورة العامل الطائفي وتأثيره الخطر على استقرار المنطقة على المديين القريب والبعيد .

إن من السخرية أن تجد الإرهابي الذي يقتل غير المسلمين أو المسلمين الذين ينتمون لطوائف أخرى عاجز عن مساعدة من ينتمون إلى مذهبه أو دينه ، فيما يبرز التناقض في الموقف الإسلامي في إدانة من يقتلون المسلمين وعدم إدانة الجماعات الإسلامية التي تقتل الآخرين بدم بارد كما هو الحال في مالي ونيجيريا ومناطق أخرى من العالم .

فما يجري في بورما من قتل للمسلمين هو -إلى حد ما- شبيه بما يرتكبه الإرهابيون المسلمون من مذابح وجرائم يندى لها الجبين ضد من يخالفونهم بالدين والمذهب في مناطق أخرى من العالم ، ومن يريد أن يدين عليه أن يدينهما معا لأن الإدانة واجبة على كليهما .

رعب مسلمي بورما

خارج إطار مشروع السلام الدائم

العالم خارج إطار مشاريع السلام

البيئة السياسية العالمية اليوم تكشف أن العالم يقع خارج إطار أي مشروع سلام دائم، واحتمالية الحروب هي الواقعة دائما تحت قلق مستمر من القوى العظمى وسياستها المتبعة في جرف الدول المأكولة إلى ضفة الحرب، فيغدو سؤال لماذا لا نريد السلام؟؟ سؤال طبيعي كرد فعل على الواقع السياسي، ولماذا لا يتم التوقيع على معاهدة عالمية للسلام تقي هذا الكون من صرعات متخمة بصيرورتها؟

يموت سؤال بإجابته، لكن يولد ألف سؤال معه، بين الكيف و متى ولماذا وماذا سيحدث، تطرق أبواب أذهاننا يومياً مئات الرغبات ومئات الأحلام والمساعي لهكذا حلم نرى في تحقيقه إشباع وارتواء في الصومال وناطحات سحاب وشوارع معبدة في العراق ووطن عربي واحد في فلسطين ورؤساء وحكام عادلين، نرى انعكاسات حلم طغى عليه السلم والحب والرأفة، وضحكات طفولة ترسم بظلالها الحيطان.

رفقة رعد

ذلك الحلم الذي قدم لنا الفيلسوف كانط مقدمته ليصبح حقيقة، لم يكن مشروع كانط سياسيا فحسب بل هو مشروع أخلاقي إنساني تأخذ فيه الأخلاق النصيب الأكبر حينما يردد أن السياسة تقول كونوا حكماء كالحيّات ، وودعاء كالحمائم.. لا سلام أبديّ دون سلام ذاتي نفسي، لا سلام دون وداعة الحمام، على الرغم مما قدمه كانط لنا من مشروع الحكومة الجمهورية التي يتميز دستورها بقدرته على تأطير البشرية بالقانون فلا يعد الخُلق السيئ في هذه الحالة مشكلة، وإن كان الإنسان شيطانا بذاته فللقانون القدرة على أن يحكمه ويحفظ حياته وممتلكاته.

لكن يبقى الأمن الداخلي النفسي هو اللبنة الأولى لبناء سلام حقيقي، سلام بقلب طاهر وروح سمحة تغلفها الإنسانية، وفضيلة تُتخذ كتطبيق أخلاقي لنا.

فإذا كان مشروع كانط مشروعا أخلاقيا سياسيا ناجحا، لماذا لا تطبق بنود كانط في مشروعه نحو السلام الدائم بسهولة؟! ما تحوي هذه البنود التي تجعلها بنودا عصية التحقيق؟!

لربما تكون غير واقعية أو لا تخدم السلام نفسه، لربما هي تخدم حقبة زمنية لا غير، أو ربما يشكك البعض في مصداقية هذه البنود باعتبار أن كانط لم يخرج خارج إطار (بيتنبورغ) مدينة سكناه طوال حياته، ولا يمتلك الخبرة السياسية الكافية التي تؤهله لكتابة مشروع سياسي بهذا الأهمية، لكن مع كل الأسف نقول إن بنود كانط هي بنود تعالت حتى على المثالية والطوبائية واشتقت من تاريخ حكيم للسياسة، وهذا ما فعله كانط ، فببساطة هي بنود قابلة للتطبيق وشرعية وليست قابلة للانتقاد.

لكن لنقل إنها تستصعب من قبل السياسة بذاتها، لأن السياسة تعني الحرب كما تتمثل عند كانط بالحالة الطبيعية، وهذا ما جعله يدون بنوده الستة كإطار محكم الزواية لتأطير الحرب وإزالتها بإنشاء السلام إنشاءً، فتنوعت بنوده بين أن تكون الهدنة معاهدة لسلام نهائي ومؤكد، و إنهاء سيطرة دولة على دولة أخرى بهدف الإرث أو الاتفاقيات بين الدول، و يمنع إقراض الأموال بين الدول أو الجيوش لغرض النزاعات والحروب كأن المواطنين أشياء يسوغ استخدامها حسب الأهواء، كذلك لا يحق التدخل العسكري في دستور أي دولة ،وهذا ما دعا كانط بدوره إلى أن يشرط لبند إزالة الجيوش النظامية كحل رئيسي لوقف نزيف الحرب كون الجيش هو اليد المحركة للحروب، وآخر بنود مشروعه الأولية ينص على منع استخدام الطرق غير الشريفة في الحرب التي تفقد الدولتين عن طريقها الثقة ببعضهما البعض.

بنود واقعية، لكنّ بندا واحدا منها يكفي لتحجيم المشروع، فالسياسة العالمية لا تخدمها عملية إزالة الجيوش النظامية، ولا يخدمها إماتة الحروب وتضييق نطاق سيطرتها، ولا يقع في مصلحتها أن يكون السلام سلاما أبديا، فبعض الدول تقتات على الحروب في بناء اقتصادها العالمي وتنشيط تجارتها وصناعتها ، كما قال احد الباحثين العسكريين ((إن هذه الحرب- وكل حرب- إن هي إلا حرب الطعام))، وهذا ما وضحه ماركس عندما بيّن أن الأصل في النزاعات الحربية المسلحة يكمن في الخلافات الاقتصادية التي ترجع إلى كسب المصالح الاقتصادية، فكل رفاه اقتصادي تنعم به إحدى دول العالم هو قائم على حياة ومآسي وتشريد شعوب أخرى، فليس غريبا أن يقام التقدم الاقتصادي على الحرب، فنجد أن الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد استعادت نشاطها الاقتصادي بعد مرحلة الكساد العظيم من خلال إجبار المصانع على إنتاج السلاح ومستلزمات الحرب من دبابات وطائرات وأسلحة، وبذلك بلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لعام ١٩٣٨ (٨٤,٧) بليون دولار، ولكن بحلول عام ١٩٤٤ بلغ ٢١٠,١ بليون دولار .

هكذا ساعدت الحرب العالمية الثانية على إحياء الاقتصاد الأمريكي من أسوأ أزمة قد واجهتها خلال القرن العشرين، لأن جميع الأهداف قد توجهت نحو الإنتاج أثناء الحرب مما ساعد الولايات المتحدة على صمودها في ظل الاضطرابات التي اجتاحت العالم، ويمكن لجملة جورج هربرت أن تختصر الحديث بقولهِ ((نتيجة الحروب خلق اللصوص ونتيجة السلام قتلهم)).

وفي محاولة أخرى من كانط في تسهيل أمر السلام بجعله كائنا حيا، فقد سبق له القول بفكرة اتحادية بين الدول العالمية لعقد تحالف سلام يهدف إلى إنهاء الحرب بشكل أبدي، ومما يضمن نجاح هذه الفكرة هي فكرة الاتحاد نفسها التي تضمن حرية الدول المتحالفة في قوانينها وموجبات القوانين، وبالتالي تتشكل دولة الأمم حسب تعبير كانط التي ستشمل بتوسعها جميع دول الأرض.

وعلى الرغم مما حققه التطور السياسي العالمي من إنشاء مركز الأمم المتحدة الذي يمثل فكرة مشابهة لفكرة كانط ، فهذا لم يجعل مشروع السلام مشروعاً أبدياً وأزلياً، والأسباب تتنوع هنا و تعود إلى صلاحيات الأمم المتحدة نفسها والضغوط السياسية التي تسيطر عليها من قبل القوى العالمية العظمى من جهة و خطورة تنفيذ معاهدة عالمية للسلام من جهة أخرى، فإمكانية بقاء الدولة العظمى كقوى مسيطرة في هذه الأرض غير ممكنة في ظله، ففي تحقيق السلام تحقيق الحق لكل دولة للعيش وفق ضوابطها هي، في أمان وحرية في تسيير مواردها وقوانينها وسياستها الداخلية والخارجية ،وبالتالي سيكون التكافؤ السياسي العالمي هو السمة الغالبة ولن يعود هناك ما يمكن تسميته بمركزية السلطة، تلك السلطة السياسية حسب تسمية الفيلسوف فوكو لها، والتي لها دور أساسي في ((إعادة تثبيت دائم لعلاقة القوة، وذلك بنوع من الحرب غير المعلنة أو الصامتة ، تثبيتها في المؤسسات وفي التفاوت الاقتصادي وفي اللغة وفي أجساد البعض))، وهذا ما يجعل المعاهدة العالمية للسلام معاهدة ذات أطر غير خادمة لسياسة وساسة اليوم، ولا تعود بمنفعة اقتصادية أو حضارية لمزاوليها، فيقوم بذلك التوازن السياسي على إعلاء كفة ميزان واحدة بمقابل كفة الدول المستعبدة الأخرى.

ولا يعتمد الأمر على البعد الاقتصادي فحسب بل يندرج تحته البعد الحضاري والثقافي وحتى الديني مما يؤكد صعوبة إنشاء سلام دائمٍ نرغب ونحلم به كما رغب وحلم به كانط يوماً ما، ذلك الحلم الذي وصفته الشاعرة الأمريكية إيفي مريم بقولها ((أحلم باليوم الذي يأتي فيه طفل ويسأل أمه: ماذا كانت الحرب)).

المثقف العراقي وبناء الدولة

علي لفتة سعيد

يتساءل الكثيرون عن موقف المثقف العراقي إزاء ما يجري من أحداث في العراق إن كان موقفا سلبيا أم ايجابيا مثلما يتبادر إلى الذهن السؤال الذي يقول أن المثقف العراقي يبتعد دائما عن المهمات وانه يترك الساحة للآخرين ويبقى يتحدث دائما خلف الكواليس.

إن هذه الأسئلة وغيرها تقودنا أيضا إلى طرح سؤال آخر..ما هو الموقف المطلوب وكيف يرسمه المثقف وأين يطرحه ومتى وكيف..ثم أيضا السؤال بأي اتجاه يمكن له أن يتحدث خارج الكواليس لكي يكون صوته مسموعا.ولأكون أكثر دقة وأطرح السؤال بصيغة أكثر قربا للمتلقي..كيف يراد للمثقف أن يطرح رأيه في ما يجري الآن من صراعات في العملية السياسية ومن أزمات خلفتها العملية السياسية ومن معاناة تسببتها العملية السياسية ومن غياب للرؤية أحدثتها العملية السياسية؟ هل يراد من المثقف أن يقف في موقع المعارضة للحكومة ويقف مع الجانب الآخر لكي يكون موقفه وطنيا وهل إذا ما وقف مع الحكومة يكون في موقف الضبابي والانتهازي ؟ هل تعلمنا أن نكون دائما في الموقف الآخر لكي يقال لنا بعد أن تزال هذه الحكومة إننا وقفنا بالضد منها؟

هذه الأسئلة يطرحها الكثير من المثقفين ونحن جزء منهم دون أن يتبادر إلى الذهن إلى وضع الحلول لان الاتهامات كما يقال دائما جاهزة ولان الوقوف مع الحكومة بات موقفا انتهازيا لان لا حكومة في جميع البلدان سواء التي تشبه العراق أو حتى الدول المتقدمة يمكن لحكوماتها أن تقدم كل ما يريده المواطن وان قدمت فهذا عملها الذي من اجله وصلت إلى سدة الحكم لكي تقدمه وليس منة من احد مهما كان منصبه في الحكومة بدءا من رئيسها إلى اصغر مدير عام فيها.

ولكن المشكلة في العراق إن الحكومة الآن ليس حكومة تقديم خدمات بل حكومة تأسيس دولة وهذا هو الفرق.الحكومة في العراق في ظل العملية السياسية التي انخلقت بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ تحتاج إلى دعامات إن كنا مؤمنين أنّ العراق الجديد هو غير العراق قبل هذا التاريخ وهذا التأسيس يحتاج في بعض الأحيان إلى التخلص من الأنوية والفئوية فربما انعكست حتى المحاصصة على تفكير المثقف ينساق وراءها وربما هو خائف من انعكاس المحاصصة والمذهبية على تفكيره أو اتهامه بها..لذلك فان المثقف بحاجة إلى مؤازرة ومساندة لكي يطرح رأيه بقوة وألا يكون خائفا من مصدر الخوف سواء كانت هذه الجهة دينية أو غير دينية سياسية في السلطة أو خارج السلطة لان الموقف الذي هو ربما يعد موقفا إما انتهازيا أو ضعيفا في حين ينادي علنا أن المثقف دوره اكبر من دور السياسي في بناء البلد.

ولكن السؤال أيضا من أين تبدأ المؤازرة وخاصة وان هذه المؤازرة تم تضييقها سواء على المثقف العراقي أو حتى على المواطن لان الصراعات التي نشبت بين القوى السياسية التي تحولت إلى قوى طائفية بات أي موقف يؤخذ يحسب على الطائفة مهما كان نوع الرأي وان أي تحليل منطقي لواحد من أوجه الصراع سواء كان لصالح الحكومة أو ضدها ينعكس مباشرة على الحالة الطائفية مما جعلت المثقف العراقي الذي هو دائما لا يقف في خنادق الطائفية أو الاحتكار لجهة ما حتى لو كانت قومية أو إثنية جعلته ينأى بنفسه عن الدخول في مماحكات الرأي مخافة أن يحسب على جهة دون أخرى..من هذه النقطة بات من الصعب أن يكون رأي المثقف لدى المتلقين الآخرين وهو رأي لا ينبع من سلطة أو موقع سياسي إلا انه سيكون محسوبا على جهة .

أعتقد أننا بحاجة إلى ثقافة أخرى تقول إن على المثقف أن يدلي برأيه على أن يكون صادقا فيه لعدة أسباب منها، إن زمن التملقات للدكتاتوريات قد ولى وزمن اللهاث خلف التكريمات التي كانت موجودة والتي اتهم فيها المثقفون العراقيون قد ولى أيضا وحل محلها بناء الدولة الذي يراد من المثقف أن يقف مع الجهة التي يعتقد أنها تبني الدولة حتى نصل إلى مرحلة تشكيل الحكومة لنبدأ بعدها الوقوف ضدها ،وهذا يتطلب مواجهة الذات ومواجهة مع الخصوم لان الاتهامات ستكون حاضرة وأن نقف مع الذي يريد أن يبني دولة وليس الذي يبحث عن سلطة حتى لو كانت الحكومة ذاتها.عندها سيبرز التساؤل الآتي : كيف وأين يقف المثقف مما يدور حوله الآن من أزمات ..إننا بحاجة إلى نسمع الصوت القوي الذي يجاهر به علنا وليس خلف الكواليس ليشجع الآخرين على الصراخ لعل الآفاق تسمعه، فهو الوحيد القادر على تثبيت بناء الدول حضاريا.

متى يكون المثقف صوت هؤلاء؟

وسائل إعلام متصارعة

يعقوب يوسف جبر الرفاعي

الاتجاه العام للوسيلة الإعلامية في تقييمها الأحداث وموقفها منها سلبا أم إيجابا أو تحفظا وكيفية معالجتها إعلاميا هي السياسة الإعلامية ، وهذا يرتبط بطبيعة الواقع السياسي وظروفه في كل بلد ومحيطه الإقليمي والدولي ، فمثلا في الوضع العراقي الراهن ثمة وسائل إعلامية متعددة متضادة في رؤاها للواقع السياسي المحلي والإقليمي والدولي ؛ تتخذ مواقف متباينة بعض الأحيان بالنسبة لمختلف القضايا الدائرة ، فلو افترضنا مثلا قضية الإرهاب فهنالك وسائل إعلام تراها نمطا من المقاومة لكن هنالك وسائل إعلام أخرى ترى الإرهاب إرهابا وقد تبرز وسائل إعلام تتحفظ ولا تعطي تقييما واضحا لهذه القضية ، ولا تكتف بعض وسائل الإعلام بتقديم وعرض رؤيتها بالنسبة لمختلف القضايا بل إنها قد تقوم بممارسة حملات إعلامية داعمة ، تقف بالضد منها وسائل إعلام أخرى تعمل على القيام بحملات إعلامية مضادة ، فمثلا مارست بعض وسائل الإعلام التهريجية دور المحرض على الوضع السياسي الذي برز في العراق بعد ٢٠٠٣ في حين إنها وسائل إعلام فضائية يا للعجب تبث برامجها من داخل بلدان تنتشر على أراضيها قواعد أمريكية ، مثل قطر والعربية السعودية .

إن السياسة الإعلامية لوسائل الإعلام التضليلية هذه تتضمن غض الطرف عن الجرائم التي ترتكبها الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة ضد شعوبها ، ففي عهد النظام المباد في العراق الذي حكم البلاد قهرا وقمعا لم تتطرق هذه الوسائل لجرائمه المروعة ، ومنها المقابر الجماعية وحملات الإعدام بحق المعارضين ، ويبدو أن سبب صمت هذه الوسائل الخرساء سواء كانت صحفا أو فضائيات هو أنها تتقاضى من النظام ثمن سكوتها كما أنها تمثل الواجهة الإعلامية التهريجية للأنظمة الدكتاتورية في المنطقة .

ثمة وسائل إعلام أخرى في المنطقة تتعامل بحيادية مع الأحداث وثمة وسائل أخرى تتعامل بالضد مع وسائل الإعلام التهريجية ، إنها إذن معركة إعلامية حامية الوطيس تدور رحاها في المنطقة قد تلتبس فيها الحقائق وتضيع على بعض أفراد الرأي العام ، أو قد يندفع بعض المغفلين ليتخذ موقفا معاضدا وداعما للوسائل التهريجية حتى يصل الأمر به إلى الانخراط في المجموعات الإرهابية التي تعمل في العراق بدافع الجهاد ضد أعداء الأمة .

هكذا تهيئ وسائل الإعلام التهريجية المناخ والأرضية المناسبة لتفجير الأوضاع في المنطقة خاصة في العراق ، إذن هي ليست سوى بؤر مخابراتية لإشعال فتيل الأزمات وإشعال الحرائق لتلتهم الشعوب ، مقابل أن يبقى الحكام في عروشهم لأنهم خدام أوفياء لتجار النفط والسلاح الكبار في المنطقة والعالم.

يمكن لنا أن نعتبر من خلال هذه المعطيات الوفيرة أن هذه الوسائل التهريجية تمثل الوجه البشع للأنظمة المستبدة في المنطقة ، كما أنها الأدوات الطيعة التي تمارس دور تضليل الشعوب وقتلها إعلاميا أو على الأقل غسل أدمغتها لتسكت ولا تنبس ببنت شفة .

إن السياسات الإعلامية التي ترتكز عليها الوسائل الإعلامية التهريجية تنم عن حقد دفين ، وتؤكد أنها وسائل ممسوخة لا تعرف للحقيقة معنى ، إنها وسائل خبيثة لا تعمل إلا وفق منطق تضييع الحقائق وإبراز الأباطيل وتقديم الأكاذيب بصورة مزيفة لخداع الشعوب ، غاضة الطرف عن جرائم بعض الأنظمة التي تحكم المنطقة العربية ، لذلك هي أوكار قذرة لقهر الشعوب وتمزيق الصف العربي .